الأمم المتحدة

TD/B/C.I/MEM.6/9

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

Distr.: General
23 July 2015
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية
لجنة التجارة والتنمية
اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن تعزيز التكامل والتعاون في الميدان الاقتصادي
الدورة الثالثة
جنيف، ٢-٣ تموز/يوليه ٢٠١٥

تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن تعزيز التكامل والتعاون في الميدان الاقتصادي عن دورته الثالثة

المعقودة في قصر الأمم بجنيف، في ٢ و٣ تموز/يوليه ٢٠١٥

051015 071015 GE.15-12432 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المحتويات

الصفحة

أولاً- موجز الرئيس ٣

ألف - البيان الافتتاحي ٣

باء - تعزيز الحوار والتعاون على الصعيد دون الإقليمي والإقليمي والأقاليمي وإسهامهما في التكامل والتنمية في الميدان الاقتصادي..... ٤

ثانياً- المسائل التنظيمية ١٢

ألف - انتخاب أعضاء المكتب ١٢

باء - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل ١٢

جيم - نتائج الدورة..... ١٢

دال - اعتماد تقرير الاجتماع (البند ٤ من جدول الأعمال) ١٢

المرفق

الحضور ١٣

أولاً- موجز الرئيس

١- عُقدت الدورة الثالثة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن تعزيز التكامل والتعاون في الميدان الاقتصادي في قصر الأمم بجنيف في ٢ و٣ تموز/يوليه ٢٠١٥، وفقاً للاختصاصات التي اتفق عليها مجلس التجارة والتنمية في دورته التنفيذية السابعة والخمسين المعقودة في الفترة ٢٦-٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٣.

ألف- البيان الافتتاحي

٢- شدّد نائب الأمين العام للأونكتاد في ملاحظاته الافتتاحية على أن أهداف التنمية المستدامة تنطوي على نموذج تنمية جديد وشامل ومتسق تماماً، وأن تحقيق العالم الذي نبتغيه بحلول عام ٢٠٣٠ يتطلب تحولاً عميقاً في الكيفية التي نُنتج ونستهلك بها، ومن شأن إقامة تعاونٍ أوثق على الصُعد دون الإقليمي والإقليمي والأقاليمي أن تؤدي دوراً مهماً في هذه العملية.

٣- وأشار المتحدث إلى أن التجارة الدولية في العقدين اللذين سبقا أزمة عام ٢٠٠٨ قد زادت بسرعة تفوق ضعف سرعة الإنتاج العالمي، وأن مئات الملايين من الأشخاص انتُشِلوا من دائرة الفقر. لكن منذ اندلاع الأزمة، واكبت التجارة الدولية "بالكاد" وتيرة النمو الجديدة الأبطأ للاقتصاد العالمي. فتكشف بيانات الربع الأول من عام ٢٠١٥ عن انخفاض القيمة التجارية في العديد من البلدان. وفي ظل ركود البيئة العالمية هذا، باتت الأسواق الإقليمية أكثر أهمية مما كانت عليه في الماضي. ويكتسب التكامل الإقليمي، الهادف إلى دفع عجلة النمو التجاري، أهميةً محورية متزايدة في الاستراتيجيات الإنمائية للعديد من البلدان. كما يمكن للتكامل الإقليمي أن يُحدث تحولاً هيكلياً في اقتصادات البلدان من أجل تحسين حياة عامة الناس.

٤- وبالنظر إلى ضرورة زيادة حجم التعاون الإقليمي فيما بين البلدان النامية، فإن السؤال الحاسم الذي يطرح هنا هو الكيفية التي يمكن بها تحقيق ذلك. فقد اتّسم عدد كبير جداً من المبادرات الإقليمية حتى الآن بطبيعةٍ تنازلية (أي بالاتجاه من الأعلى إلى الأسفل)، ولذا، كان التحدي الرئيسي الذي واجهته يتمثل في التنفيذ. ولم يُثمر العديد من العمليات والأنشطة في الغالب إلا نتائج قليلة. لذلك، قد يكون من اللازم اتباع نهج تصاعدي (يتجه من الأسفل إلى الأعلى) يشمل جميع الجهات صاحبة المصلحة، من القرى والمقاطعات والمحافظات والمدن، من أجل حفز تحقيق تكاملٍ إقليمي هادف. واتخاذ خطوات صغيرة منسّقة نحو التكامل مسألة حاسمة الأهمية في بناء الزخم.

٥- وقال نائب الأمين العام إن كيفية حشد التمويل اللازم لزيادة التعاون الإقليمي مسألة وثيقة الصلة بالموضوع. وما برح مشهد الاستثمار العالمي يتغير بسرعة، ويشهد العالم حالياً تحوّلات بنيوية. فآسيا النامية هي الآن أكبر مصْدر ووُجهة للاستثمار الأجنبي المباشر. وإضافةً إلى

ذلك، بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الاقتصادات النامية أعلى مستوياتها في عام ٢٠١٤ وهو ٦٨٠ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة، لتفوق بذلك تلك الواردة إلى الاقتصادات المتقدمة بـ ٢٠٠ مليار دولار. وازداد رأسمال الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار ثلاثة أمثال في أقل البلدان نمواً وفي الدول الجزرية الصغيرة النامية، وأربعة أمثال في البلدان النامية غير الساحلية. ولا بدّ من تسخير هذا المدّ المتنامي من الاستثمارات الواردة إلى البلدان النامية والخارجة منها لأغراض التعاون والتكامل الإقليميين، وذلك مثلاً بالاستثمار، في البُنى التحتية المادية والمراكز التكنولوجية الإقليمية. ووفقاً لحسابات الأونكتاد، تواجه البلدان النامية حالياً ثغرة بمقدار ٢,٥ تريليون دولار سنوياً في الاستثمارات اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٦- وقال المتحدث إن إشراك المستثمرين الخاصين على نحو أوثق يشكل أحد السبل الممكنة لسدّ هذه الثغرة التمويلية. ففي بيئةٍ يَعمُّها انخفاض أسعار الفائدة، يصبح لدى الشركات والمؤسسات الاستثمارية الربحية الخاصة الآن حافز أكثر مما مضى للاستثمار في البُنى التحتية. إلا أن هذا لا يكفي؛ إذ سيكون على المصارف الإنمائية، وبخاصة الإقليمية، أن تُسهم في سدّ الثغرة التمويلية المهمة فيما يخص تطوير البنى التحتية الإقليمية. وقد ظهرت مؤخراً مبادرات لإنشاء مصارف إنمائية إقليمية كمصرف التنمية الجديد، والمصرف الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، ومصرف الجنوب.

باء- تعزيز الحوار والتعاون على الصعيد دون الإقليمي والإقليمي والأقاليمي وإسهامهما في التكامل والتنمية في الميدان الاقتصادي

(البند ٣ من جدول الأعمال)

ما هي الظروف التي يمكن أن تصبح التجارة فيها محرّكاً للنمو في إطار عملية تكامل إقليمي؟

٧- في الجزء الأول من الاجتماع، ناقش الخبراء دور التجارة الدولية في فترة ما بعد أزمة عام ٢٠٠٨. وأشاروا إلى اعتبارات الأونكتاد التحليلية فيما يتعلق بحالة الاقتصاد العالمي وضرورة إعادة موازنة عملية النمو نحو تلبية الطلب الداخلي والإقليمي. ثم حَلّلوا هذا الإطار العالمي من منظور إقليمي، مع الإشارة تحديداً إلى آسيا، والاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية المشكل حديثاً، وأفريقيا، وكذلك إلى الاقتصادات الصناعية العريقة. وأُلقي الضوء على التصنيع بوصفه مفتاح نجاح العمليات الإقليمية. ورأى الخبراء أن الاتفاقات التجارية تشكل مكوّناً أساسياً لهذه العمليات، وقد أسفرت عن نشوء بعض الصناعات الجديدة في مناطق لم تكن موجودة فيها من قبل. وفي هذا السياق، نوقش مفهوم التكامل الإنمائي كبديل للنموذج الخطّي التقليدي للتكامل. ويهدف هذا المفهوم، المستحدَث في أفريقيا، إلى التشجيع على استحداث سلاسل قيمة إقليمية تجمع بين فتح الأسواق وتطوير البُنى التحتية العابرة للحدود وإصلاحها، وعلى التنسيق المشترك بين الحكومات، وخصوصاً في السياسات الصناعية.

٨- وأضاف المشاركون أن زيادة الدخول تعتمد على زيادة الإنتاجية التي تعتمد، بدورها، على إقامة صناعات وإعادة استثمار للأرباح تؤديان لا إلى التخصص فحسب، بل إلى التنوع أيضاً على أساس التجارة داخل الصناعات. وشدّد اثنان من أعضاء الفريق على الدور الاستراتيجي للتجارة داخل الصناعات. ويقتضي ذلك اعتماد سياسة صناعية على الصعيد الوطني للبلدان في جميع أنحاء منطقة بعينها. وقد نجحت منطقتا غرب أوروبا وآسيا النامية، لا سيما شرق آسيا، في تحقيق التنمية الصناعية على مدى الخمسين عاماً الماضية وارتفعت فيهما أيضاً نسبة التجارة بين بلدان كل منهما.

٩- وأشار المشاركون إلى أن التجارة بين البلدان الأفريقية لا تمثل سوى ١٤ في المائة من مجموع تجارة البلدان الأفريقية. غير أنه إذا احتَسبت الإحصاءات نسبة التجارة غير الرسمية بين البلدان الأفريقية، فسيعادل مجموعهما نسبة التجارة بين بلدان أمريكا اللاتينية وهي ٢٢ في المائة. وعلى النقيض من ذلك، سجلت المناطق التي نجحت في التنمية الصناعية أرقاماً أعلى بكثير. فقد مثلت التجارة بين بلدان شرق آسيا نحو ٥٢ في المائة من مجموع تجارة بلدان هذه المنطقة، بينما بلغت نسبة التجارة بين بلدان الاتحاد الأوروبي نحو ٦٥ في المائة. بيد أن المشاركين أشاروا أيضاً إلى أنه رغم الانخفاض النسبي في مستوى التجارة بين البلدان الأفريقية، كانت مبادلاتها تتألف من منتجات ذات قيمة مضافة أعلى بالمقارنة بتدفقات التجارة إلى خارجها. ويشير ذلك بدوره إلى أن للتكامل الإقليمي في أفريقيا أهمية حاسمة في تحقيق التنوع الاقتصادي.

١٠- وفي ظل انعدام التصنيع في أفريقيا، ناقش عدة أعضاء في فريق الخبراء عدم احتمال نشوء روابط اقتصادية إقليمية قوية قد تفضي إلى تحقيق دورات تجارة ونمو جيدة. واعتبروا تحزّؤ أفريقيا حاجزاً يحول دون تحقيق التنمية الاقتصادية، وشددوا على ضرورة وجود قدرة على الاستفادة من الترتيبات الإقليمية المفتوحة. ورأى الرئيس أن *تقرير الأونكتاد عن التنمية الاقتصادية في أفريقيا، لعام ٢٠١٣، المعنون "التجارة بين البلدان الأفريقية: إطلاق دينامية القطاع الخاص"*، لا يزال يتضمّن رسائل وثيقة الصلة بهذا المجال. وبالأخص، يعني ضعف القدرة الإنتاجية وجود قِلة من المنتجات الممكن المتاجَرة بها، ومن ثَم، فبناء القدرة الإنتاجية شرطٌ مسبق لتمتين التجارة بين البلدان الأفريقية. واعترف أحد المشاركين في النقاش بأن اتفاقات أفريقية عديدة للتجارة الحرة جديرة بالثناء، مشيراً إلى إنشاء اتحادات جمركية وتيسير حركة البضائع وتنقل العمالة، بالفعل، في بعض المناطق دون الإقليمية. كما أُحرز تقدم في مجالي النقل والبنى التحتية، لكنّ معدلات النمو لا تزال منخفضة.

١١- وعرض أحد أعضاء الفريق تجربة الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية بوصفها تجربةً جديدة مهمة مبنيّة جزئياً على نموذج الاتحاد الأوروبي، لكن بالإضافة إلى تشديدها على إنشاء منطقة تجارة حرة واتحاد جمركي، تشدد أيضاً على تحقيق تكامل تجاري يهدف إلى تحقيق التكامل الإقليمي بغرض التنمية. وقد تحققت مكاسب تجارية مهمة بإنشاء الاتحاد الجمركي حديثاً وإزالة أنواع المراقبة عند الحدود. وقد تضاعفت نسبة التجارة بين بلدان المنطقة الأوروبية

الآسيوية على مدى عامين، بينما عكست حالات انخفاضها لاحقاً تغيرات في سعر النفط في الأغلب. لكن ما يُعد أخطر على التجارة بين بلدان هذه المنطقة هو تباطؤ النمو الاقتصادي في عام ٢٠١٥.

١٢- ويتجلى مفتاح النجاح السياسي للاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية في إنشائه على أساس المساواة في تمثيل البلدان الأعضاء به، بصرف النظر عن حجمها، فضلاً عن استناد عملية اتخاذ القرار فيه على أساس موجّه نحو توافق الآراء واعتماده ترتيب الصوت الواحد لكل بلد. وأشار أحد أعضاء الفريق إلى أن منهجية الأونكتاد في إزالة الحواجز على التجارة كانت مفيدة جداً في إنشاء الاتحاد الذي يهدف إلى إنشاء منطقة اقتصادية موحَّدة للسلع والخدمات دون حواجز بحلول عام ٢٠٢٥. وسينتهج الاتحاد نهجاً قطاعياً تدريجياً لتحقيق هذا الهدف في القطاعات الاستراتيجية المحدَّدة للصناعات التحويلية والقطاع المالي على حد سواء.

١٣- ويُجمِع أعضاء فريق الخبراء على أن مؤسسات التمويل الإقليمية تشكل مقوماً حيوياً للنمو والتجارة من أجل تقديم ما يلزم من تمويل طويل الأجل لاستراتيجيات التنمية. وتوسيع نطاق هذه المؤسسات يفرض تحدياً رئيسياً في هذا السياق. وأشار أحد أعضاء الفريق إلى الحجم غير العادي لكل من مصرف التنمية الأوروبي ومصرف التنمية البرازيلي، ولا سيما لتفوّقهما على البنك الدولي من حيث الاستثمارات في البنى التحتية.

١٤- وأثار مشاركان في النقاش مسألة الثقة بين أطراف عملية التكامل الإقليمي وواصل سائر المشاركين بحثها، إذ تكمن في التعاون الإقليمي مقايضة يُتنازل في إطارها إلى حد ما عن الاستقلال الذاتي الوطني ويقلَّص الحيز السياساتي المتاح لواضعي السياسات. ورأى اثنان من أعضاء الفريق أن هذه العلاقة تستلزم تفكيراً وتقييماً استراتيجيين من أجل تحقيق توازن جيد بين التكامل الخارجي والداخلي؛ فبينما تتطلب التنمية بطبيعتها بناء القدرة الوطنية، فإنها يستلزم سياساتٍ تتجاوز الحدود الوطنية.

التكامل الإنتاجي كأساس للتكامل الإقليمي الموجّه نحو التنمية

١٥- في الجزء الثاني من الاجتماع، ناقش الخبراء دور التكامل الإنتاجي الإقليمي كمحرّك رئيسي للتنمية والنمو التداركي. وشدّد الخبراء على أهمية قطاع الصناعات التحويلية، والتصنيع، للنمو الاقتصادي. وأشاروا إلى أن الاقتصادات المتقدمة قد اعتمدت كلها خلال مراحلها الاقتصادية الأولى على زيادة كبيرة في منتجات الصناعات التحويلية والعمالة، وأن نمو العمالة في قطاع الصناعات التحويلية على وجه الخصوص كان أحد أفضل بشائر نمو الدخل في المستقبل. بيد أن المشاركين أشاروا أيضاً إلى أن توسّع التصنيع وقطاع الصناعات التحويلية قد أصبح اليوم أصعب؛ ففي العقدين الماضيين، شهد العديد من البلدان النامية السريعة النمو نمواً بارزاً في منتجات الصناعات التحويلية بالفعل دون أي زيادة كبيرة في القوى العاملة في القطاع. ولوحظ أن

ذلك يُفسّر جزئياً بطبيعة التقدم التكنولوجي الأقل كثافة من حيث العمالة مما كان عليه في الماضي والذي يتيح الاستثمار في الصناعات المتنقلة.

١٦- وتمخّض عن النقاش أيضاً أنه لا يمكن توقع أن يُفضي قطاع الخدمات إلى نمو سريع ويوفر وظائف جيدة على النحو الذي نحاه قطاع الصناعات التحويلية في الماضي. فقطاع الخدمات عادةً ما يكون كثيف التكنولوجيا وكثيف رأس المال، ومن ثَم لا يستطيع استيعاب سوى جزء من العرض من القوى العاملة. وعلاوة على ذلك، ترتبط معظم الخدمات ارتباطاً وثيقاً بأنشطة الصناعات التحويلية (كالأعمال المصرفية واللوجستيات، على سبيل المثال) ولا يمكن توقُّع نموها بمعزل عن هذه الأنشطة. لذلك، يصعب على الاقتصادات النامية اليوم أكثر نسبياً من الماضي الإقلاعي واللحاق بروّاد الصناعة الحاليين، إذ يقتضي ذلك تحديثاً دائماً لهياكل الإنتاج نحو منتجات تمتاز بقيمة مضافة عالية وتولّد فيها مرونات الطلب دخلاً مرتفعاً، وهو ما لن يتأتى إلا إذا تمكّنت الاقتصادات النامية من العثور على أسواق متخصصة قائمة على ابتكار المنتجات.

١٧- ووفقاً للخبراء، يمكن لسلاسل القيمة الإقليمية أن تضطلع بدور حاسم في زيادة القدرة التنافسية وتحسين نوعية الإنتاج في البلدان النامية. فبينما يسّرت سلاسل الإمدادات العالمية ولوج قطاع الصناعات التحويلية، فقد خفّضت أيضاً المكاسب من حيث القيمة المضافة المتحقِّقة في الاقتصادات النامية. وعلى النقيض من ذلك، تُدرّ سلاسل القيمة الإقليمية عائدات أعلى لكل وحدة إنتاج (نظراً لأنها لا تستلزم تكاليف ثابتة مرتفعة) وتتيح المزيد من إمكانيات توسيم القيمة بعلامات تجارية والحفاظ عليها. وعرض الخبراء التقديرات المتعلقة بنموذج دينامي لجذب المبادلات التجارية مُطبَّق على قطاع الجلود في أفريقيا وجنوب آسيا، فبيّنوا كيف يمكن مضاعفة التجارة الإقليمية في كلتا المنطقتين، وزيادة المكاسب بنسبة أكبر حتى من ذلك إذا أُزيلت التعريفات الجمركية وغيرها من الحواجز المفروضة على التجارة.

١٨- كما نوقشت مسألة ماهية أنواع التدخلات السياساتية اللازمة لاستغلال المنافع التي يمكن أن تجلبها التجارة الإقليمية وسلاسل القيمة الإقليمية أتم استغلال. وركزّ الخبراء اهتمامهم على ثلاثة مجالات رئيسية للإجراءات السياساتية، هي: التعاون والتكامل الماليان، والتكامل المادي، وتيسير التجارة. وفيما يخص التعاون المالي، ألقى المشاركون في النقاش الضوء على أهمية خفض تكاليف المعاملات المالية الإقليمية، وتعزيز نظم المعلومات الإقليمية وتكييف الأدوات المالية مع مختلف أنواع سلاسل القيمة المطبّقة (التي يحركها المشتري، أو يحركها المنتِج، أو المتكاملة عن طريق الشركة الرائدة). وأشار الخبراء أيضاً إلى ضرورة أن توفر المؤسسات المالية الإقليمية الأموال اللازمة للتغلب على القيود المتصلة ببناء القدرات، وذلك مثلاً، بإنشاء مرافق إقليمية لتنمية المهارات أو للتدريب، وضرورة أن تُشجّع على مواءمة اللوائح المالية على الصعيد الإقليمي، وتيسّر التوسيم الإقليمي.

١٩- كما أصرّ الخبراء على أهمية البُنى التحتية المادية التي تتعدّى شبكات النقل لتشمل أيضاً الاتصالات السلكية واللاسلكية والطاقة وطائفة واسعة من نظم ومرافق إيواء الأشخاص والبضائع ونقلهم، فضلاً عن الخدمات المقدمة. وحلّل الخبراء حالة أمريكا اللاتينية باهتمامٍ خاص. فإنشاء البُنى التحتية في هذه المنطقة يطرح عدة تحديات تتصل بعوامل خارجية، وبتفاوت العائدات وتفاوت إمكانية الحصول على التمويل عبر مختلف البلدان، وبمسألة التنسيق الحكومي الدولي. ويضاف إلى ذلك أن الكثافة السكانية في أمريكا اللاتينية منخفضة للغاية وبالتالي، تتكبّد هذه المنطقة، مقارنةً بمناطق العالم الأخرى، تكاليف مرتفعة لإنشاء بنى تحتية إقليمية. وناقش الخبراء المبادرات الرئيسية التي اتُّخذت في المنطقة لسد ثغرة البنى التحتية في إطار أهم الشراكات الاقتصادية الإقليمية. واعتبروا أن للمبادرة التي أطلقتها السوق الجنوبية المشتركة (ميركوسور) في العقد الماضي أهميةً خاصة نظراً لتضمّنها عنصراً بشأن إعادة التوزيع . والحقيقة أن ميركوسور قد أنشأت صندوقاً للتقارب الهيكلي للحد من التفاوتات القائمة بين البلدان الأعضاء من خلال تمويل البنى التحتية المادية. وانتهى الخبراء إلى أن الدرس الرئيسي المستفاد من هذه المبادرة وغيرها من المبادرات الأمريكية اللاتينية هو أن القرارات المتعلقة بالبنى التحتية لا يمكن أن تُتخّذ بمعزلٍ عن استراتيجية عامة للتجارة والتكامل.

٢٠- وأخيراً، أَولى الخبراء أيضاً خلال هذه الدورة اهتماماً لموضوع تيسير التجارة بوصفه أحد المقومات الرئيسية للتكامل الإقليمي. فقد اكتسب تيسير التجارة أهميةً منذ أن زاد حجم السلع المتاجَر بها في العقدين الماضيين زيادةً بارزة وأصبحت مُكوِّناتها أعقد. ولوحظ أن نسبة السلع الوسيطة ونسبة التجارة داخل الشركات كانتا، بالفعل، في ارتفاعٍ في أعقاب تدويل الإنتاج، وأن تنامي العلاقات بين بلدان الجنوب قد رجح على تدفقات التجارة التقليدية بين بلدان الشمال. وقد شجّعت هذه المستجدّات الهامة على تجدّد المطالبة بتبسيط القواعد والإجراءات الدولية التي تحكم حركة البضائع عبر الحدود الوطنية، وبتوحيدها، وتحقيق شفافيتها. واقترح الخبراء وضع أولويات في برنامج العمل المتعلق بتيسير التجارة وأفادوا بما انتُهي إليه مؤخراً من نتائج تجريبية خلصت إلى أن لزيادة الشفافية والحد من الإجراءات الشكلية أهميةً حاسمة في تحسين الأداء اللوجيستي.

٢١- وتعلّقت الأسئلة والقضايا التي طرحها المشاركون بما يلي: الدور الحاسم الذي تؤديه كل من الصين واستراتيجيتها للتعاون الإنمائي في رفع مستوى القدرات في البلدان النامية الأخرى وفي أقل البلدان نمواً، والصعوبات التي تواجهها البلدان في اعتماد سياسات وقواعد مشتركة على الصعيد الإقليمي عبر أراضيها في مختلف مراحل التنمية، ودور التعليم في رفع مستوى الإنتاج، ودقة وضع بوروندي التي تعاني من نقص شديد في البنى التحتية، وبخاصة في الطاقة.

التمويل اللازم لتحقيق التكامل الإقليمي الموجّه نحو التنمية

٢٢- نظر الجزء الثالث من الاجتماع في الدروس المستخلصة على صعيد السياسات المتعلقة بالتكامل الإقليمي الموجّه نحو التنمية، ولا سيما في الجوانب المتصلة بالتمويل. فلدعم التكامل

الإقليمي، اعتبر الخبراء إنشاء البنى التحتية عنصراً رئيسياً في تحقيق التنمية الاقتصادية. غير أن بعض المناطق، بما في ذلك في العالم المتقدم، تعاني من ثغرة استثمارية في قطاع البنى التحتية فاقمتها الأزمة.

٢٣- وبحث الخبراء هذا التحدي في سياق أوروبا بمناقشة دور المصرف الأوروبي للاستثمار في دعم التكامل الأوروبي. وبالرغم من أن الاتحاد الأوروبي يُشار إليه بوصفه كياناً اقتصادياً فريداً وأكثر مناطق العالم تكاملاً من الناحية الاقتصادية، فإن اقتصاده متنوّع تشوبه تفاوتات كبيرة بين البلدان الأعضاء فيه وداخلها من حيث العمر المتوقع، ودليل التنمية البشرية، ومستوى المعيشة، وما إلى ذلك. وفي السنوات الأخيرة، ما برحت معظم بلدان الاتحاد الأوروبي تنمو بمعدلاتٍ دون إمكاناتها، ونتيجةً لذلك، اتّسعت الفجوة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

٢٤- ولمعالجة هذه المشكلة، حدد المصرف الأوروبي للاستثمار عدداً من نواحي القصور في قدرة الاتحاد الأوروبي التنافسية، وبالأخص ثغرة كبيرة في الاستثمارات. فعلى سبيل المثال، يُقدَّر العجز السنوي في استثمارات البحث والتطوير بـ ١٣٠ مليار يورو، بينما يقدّر العجز السنوي في تنمية رأس المال البشري بنحو ١٠٠ مليار يورو. ويُقدّر إجمالي العجز في استثمارات البنى التحتية بما يقرب من ٣٠٠ مليار يورو. وفي هذا الصدد، حاول المصرف الأوروبي للاستثمار سد هذه الثغرة بدعم التكامل المادي. فالمصرف مكلَّف بولاية تطوير السوق الداخلية ودعم التنمية الإقليمية بالاشتراك مع الصناديق الهيكلية التي تديرها مفوضية الاتحاد الأوروبي. وإدراكاً لهذه الغاية، تتعلق قرابة نصف القروض التي يمنحها المصرف تقريباً بالاستثمار في البنى التحتية المادية بالتعاون مع كيانات سيادية ومحلية، وتشكل تلك الأخيرة أطرافاً فاعلة رئيسية في المشاريع الاستثمارية العامة. غير أن أحد المتحدثين أشار إلى أن تطوير البنى التحتية المادية لا يكفي لتحقيق التكامل. فلا تزال توجد ثغرات مؤسسية قد تشكل عقبات في طريق تحقيق التكامل التام العابر الحدود.

٢٥- وتحقيقاً لتنمية اقتصادية متوازنة، يدعم المصرف الأوروبي للاستثمار أيضاً مشاريع في مجالات الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي، وما إلى ذلك. وتُوجَّه هذه الاستثمارات خصوصاً إلى أفقر أعضاء الاتحاد الأوروبي. وعادةً ما يضطلع المصرف الأوروبي أيضاً بدور مُثبِّت ودور معاكس للتقلّبات الدورية، من أجل دعم النمو الواسع القاعدة للناتج المحلي الإجمالي خلال فترات الركود. ولتحسين قدرة الاتحاد الأوروبي التنافسية، خطّط الاتحاد لإطلاق حزمة استثمارات إضافية بقيمة ٣١٥ مليار يورو (خطة الاستثمار الأوروبية) في غضون ثلاث سنوات في المجالات التي تعزّز النمو، من قبيل البحث والتطوير، والابتكار، والتعليم، والصحة، والبنى التحتية. ويهدف هذا التمويل الإضافي إلى زيادة قدرة الاتحاد الأوروبي التنافسية واستعادة الثقة وتحسين مناخ الاستثمار.

٢٦- وإضافةً إلى ذلك، أنشأ المصرف الأوروبي للاستثمار، بالاشتراك مع المفوضية الأوروبية، المركز الاستشاري الأوروبي للاستثمار، وذلك ضماناً للاستمرارية المالية والاقتصادية لمختلف

مشاريع خطة الاستثمار الأوروبية. ويهدف المركز إلى أن يكون بوابةً فريدة لجميع الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك مروّجو المشاريع، والهيئات العامة، والدول الأعضاء، والقطاع الخاص. فهو يشكل منفذاً وحيداً لطائفة واسعة من الخدمات الاستشارية ومنبراً للتعاون. وستُثمر خطة الاستثمار الأوروبية حتماً آثاراً إيجابية مباشرة وغير مباشرة.

٢٧- وركّز الخبراء أيضاً على نشاط تمويل البنى التحتية في أفريقيا، المضطلَع به في الغالب بمساعدة مصرف التنمية الأفريقي. ولاحظ أحد المشاركين أن نقص البنى التحتية الملائمة في حالة أفريقيا يُخفّض نسبة الإنتاجية بما يصل إلى ٤٠ في المائة ونسبة النمو الاقتصادي الوطني بنقطتين مئويتين سنوياً. وبالتالي، فعدم كفاية البنى التحتية في أفريقيا باهظ التكلفة. ولتطوير البنى التحتية في أفريقيا عدة أهداف هي: تهيئة الأحوال الاقتصادية اللازمة لتحقيق النمو الأطول أجلاً المكرّس في أهداف كل من الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، وتعزيز التنمية الاجتماعية الاقتصادية في أفريقيا بزيادة إمكانية الإفادة من الشبكات والخدمات الإقليمية والقاريّة المتكاملة للبنى التحتية، ودعم سياسات التخفيف من وطأة الفقر.

٢٨- وأشار المشاركون إلى أن مصرف التنمية الأفريقي قد حدّد أربع ثغرات كبيرة في قطاع البنى التحتية في أفريقيا. أولها، أن النمو السكاني سيزيد الطلب على الطاقة والطاقة الكهربائية زيادةً هائلة. وثانيها، أن من المتوقع ازدياد حجم الطلب على النقل إلى ما بين ستة وثمانية أمثاله بحلول عام ٢٠٤٠. وثالثها أن اشتداد الطلب على المياه سيظل يشكل تحدياً اقتصادياً وبيئياً في المستقبل. أما الثغرة الرابعة، فتتعلق بتوقّع زيادة الطلب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات زيادةً هائلة، ولا سيما الطلب على زيادة عرض النطاق الترددي. ولمواجهة هذه التحديات، بادر عدد من المؤسسات التي تركّز أنشطتها على أفريقيا، كمصرف التنمية الأفريقي والشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي، إلى وضع خطة عمل ذات أولوية حَدّدت ٥١ برنامجاً لتطوير البنى التحتية من المقرّر تنفيذها بحلول عام ٢٠٢٠ في أربعة قطاعات رئيسية (الطاقة والنقل والمياه وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات).

٢٩- وقد قُدّرت التكلفة الإجمالية لهذه المشاريع بـ ٦٨ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة حتى نهاية عام ٢٠٢٠. إلا أن قيمة الموارد الداخلية، الخاصة والعامة معاً، لا تتجاوز ٣٠ مليار دولار. فسيتعيّن تغطية الـ ٣٨ مليار دولار المتبقية بمصادر تمويل خارجية، تشمل التمويل الإنمائي الرسمي، ومشاركة القطاع الخاص في تطوير البنى التحتية، والاستثمارات الرسمية الواردة من الصين. وكي يزيد مصرف التنمية الأفريقي حجم أمواله، أصبح أحد أنشط الجهات المستثمِرة في صناديق الاستثمار في الأسهم الأفريقية الخاصة، ولا سيما تلك المستثمِرة في استثمارات الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وإضافةً إلى ذلك، ينشَط مصرف التنمية الأفريقي أيضاً في استحداث وترويج أدوات مبتكرة لتمويل البنى التحتية الأفريقية بطرق، منها على سبيل المثال، ترويج أسواق الدين الداخلي وتعميقها، وترويج استخدام سندات المشاريع لجذب المستثمرين المحليين إلى المشاركة في تطوير البنى التحتية في أفريقيا. كما يضمن المصرف اتساق المشاريع مع

هدفه الاستراتيجي المتمثل في تحقيق النمو الأخضر لمساعدة القارة على التحوّل إلى توليد طاقةٍ أنظف. وأخيراً، يهدف مصرف التنمية الأفريقي، بتشجيعه على خلق بيئةٍ قانونية وسياسية وتنظيمية مواتية، إلى تعزيز المقبولية المصرفية لمشاريع البنى التحتية وتعزيز الاستثمار فيها.

٣٠- وألقى الخبراء الضوء، في معرض توسعهم في بيان التجربة الأفريقية، على التحديات التي تواجهها البلدان النامية في تمويل بُناها التحتية. فتقدر ثغرة التمويل اللازم لتطوير البنى التحتية فيها بما يربو على تريليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، ويأتي معظم التمويل حالياً من الميزانيات الحكومية (نحو ٦٠ في المائة). بيد أن البلدان النامية تواجه قضية محدودية الحيّز المالي لضعف قدرتها على تحصيل الإيرادات. وعادةً ما تكون الإيرادات الحكومية أقل في البلدان التي يكون فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أدنى من مثيله في بلدان أخرى.

٣١- وفي هذا السياق، أشار أحد الخبراء إلى أن بإمكان المصارف الإنمائية سدّ هذه الثغرة بتوفير التمويل طويل الأجل. إلا أنه يلزمها لسد ثغرة الاستثمار استيفاء عدد من الشروط. فهذه المصارف بحاجة إلى ولاية واضحة لدعم المشاريع إنمائية التوجّه، وإلى قاعدة تمويل صلبة، وقاعدة من رأس المال المملوك لكيانات سيادية رفيعة المستوى تتيح لها الاقتراض بتكاليف أقل، وإلى الخبرة العملية الداخلية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتكنولوجيا وتصميم المشاريع وحجمها وموقعها. وتضطلع المصارف الإنمائية دون الإقليمية بدور حاسم في هذا الصدد بما تمتلكه من خبرة عملية فريدة في المنطقة التي تعمل فيها.

٣٢- ومن أجل المضي قدماً في معالجة هذه القضايا، أنشأت البلدان النامية عدداً من الكيانات الجديدة التي تمتاز بترتيبات ومؤسسات مالية ونقدية جديدة، كمصرف الجنوب، ومصرف التنمية الجديد، والمصرف الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية. كما شدد الخبراء الضوء على أن نجاح تمويل التكامل الإقليمي يتطلّب نهجاً متكاملاً يتضمن مصادر وآليات تمويل مختلفة. وقد تُسهم المؤسسات المنشأة حديثاً في بلدان الجنوب في نشوء بنيان مالي دولي جديد، مصلح، قد يكون أنسب لتحقيق الاستقرار والرخاء الماليين في العالم.

٣٣- وسلطت المناقشة التي تلت ذلك الضوءَ على الدور المثبّت والمعاكس للتقلبات الدورية الذي يمكن للمصارف الإنمائية أن تضطلع به خلال فترات الركود. وهذه المصارف، بأدائها هذا الدور، تضمن أيضاً استمرار عدم المساس بالقدرات الإنتاجية ريثما يتعافى الاقتصاد. وأخيراً، تتيح زيادة التعاون فيما بين المصارف الإنمائية على الصُعد الوطني والإقليمي والدولي زيادة المشاريع وتضمن استدامتها.

٣٤- وأعربت عدة وفود عن شكرها للأونكتاد على تنظيم اجتماع الخبراء عن موضوعٍ راهن ومهم. كما شكر معظم الوفود الخبراء على ما قدموه من عروضٍ رائعة أحاطتهم علماً بعمليات التكامل الإقليمي في شتى أنحاء العالم. وشكر وفدان الأونكتاد لإعداده مذكرة معلومات أساسية مفيدة جداً ومحفّزة ذهنياً كأساس للنقاش خلال الاجتماع.

ثانياً- المسائل التنظيمية

ألف- انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٣٥- انتخب اجتماع الخبراء المتعدد السنوات في جلسته العامة الافتتاحية، المعقودة في ٢ تموز/يوليه ٢٠١٥، عضوي المكتب التاليين:

الرئيس: السيد خافيير أميليو كريم (جنوب أفريقيا)

نائبة الرئيس والمقرّرة: السيدة جانيت مارينيو كاسترو (إكوادور).

باء- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٣٦- اعتمد اجتماع الخبراء المتعدد السنوات في جلسته العامة الافتتاحية أيضاً جدول الأعمال المؤقت للدورة (الوارد في الوثيقة TD/B/C.I/MEM.6/7). فكان جدول الأعمال كالتالي:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- تعزيز الحوار والتعاون على الصعيد دون الإقليمي والإقليمي والأقاليمي وإسهامهما في التكامل والتنمية في الميدان الاقتصادي

٤- اعتماد تقرير الاجتماع.

جيم- نتائج الدورة

٣٧- اتفق اجتماع الخبراء المتعدد السنوات في جلسته الختامية، المعقودة في ٣ تموز/يوليه ٢٠١٥، على أن يُعِدّ الرئيس موجزاً للمناقشات.

دال- اعتماد تقرير الاجتماع (البند ٤ من جدول الأعمال)

٣٨- أذن اجتماع الخبراء المتعدد السنوات في جلسته الختامية، المعقودة في ٣ تموز/يوليه ٢٠١٥، لنائبة الرئيس/المقررة بأن تضع صيغة التقرير النهائية بعد اختتام الاجتماع.

المرفق

الحضور[1]

١- حضر الدورة ممثلو الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد:

إثيوبيا
الأرجنتين
إكوادور
أنغولا
أوغندا
بوتان
بوروندي
بولندا
بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)
الجزائر
جنوب أفريقيا
السودان
سيشيل
الصين
المكسيك
المملكة العربية السعودية
نيجيريا
اليابان
اليونان

٢- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثَّلة في الدورة:

مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ
مصرف التنمية الأفريقي
أمانة الكومنولث
اللجنة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية
الاتحاد الأوروبي
الأمانة الدائمة للمعاهدة العامة للتكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى
مركز الجنوب

٣- وكانت أجهزة الأمم المتحدة أو هيئاتها أو برامجها التالية ممثَّلة في الدورة:

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
مركز التجارة الدولية

٤- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات المعنية التالية ممثَّلة في الدورة:

الاتحاد البريدي العالمي.

---

(١) تتضمن قائمة المشاركين هذه أسماء المشاركين المسجَّلين. وللاطّلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/C.I/MEM.6/INF.3.